اللقب و الإسم : ناصر مراد

الرتبة : أستاذ التعليم العالي

المؤهل العلمي : دكتوراه دولة

مكان العمل : كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير . جامعة البليدة

العنوان البريدي : 07 شارع دبيح شريف القصبة . الجزائر

العنوان الإلكتروني : nacermourad@yahoo.fr

رقم الهاتف : 0556700873

رقم الفاكس : 025433629

المحور الأول : مفهوم و منهج الإقتصاد الإسلامي

عنوان المداخلة : مبادئ و منهج الإقتصاد الإسلامي

مبادئ و منهج الإقتصاد الإسلامي

مقدمة

تعتبر الشريعة الإسلامية مصر كافة شؤون حياة المجتمع المسلم ، سواء بالنسبة لعبادته و معاملاته و كذلك للإقتصاد الذي ينتهجه ، و الذي يوفق بين الدوافع الذاتية لدى الفرد و المصالح العامة لدى الجماعة . بينما يرتكز الإقتصاد الليبرالي على الحاجات المادية مع إبعاد المقومات الدينية و الخلقية في النظام الإقتصادي في ظل التحرر من المعطيات الدينية.

لقد أصبح الإقتصاد الإسلامي محل إهتمام الكثير من الباحثين من المسلمين و غيرهم . مع إقامة بعض المؤسسات الإسلامية كالبنوك ، بيوت الزكاة ، مؤسسات التأمين و غيرها . في هذا السياق نتساءل عن مبادئ و منهج الإقتصاد الإسلامي ؟

و لمعالجة هذه الإشكالية سنستعرض العناصر التالية :

- تعريف و خصائص الإقتصاد الإسلامي
- مبادئ الإقتصاد الإسلامي
- المشكلة الإقتصادية و معالجتها
- مقاصد الشريعة الإسلامية في الإقتصاد

أولا : تعريف و خصائص الإقتصاد الإسلامي

1- تعريف الإقتصاد الإسلامي

يوجد عدة تعاريف لعلم الإقتصاد إذ عند الكلاسيك إعتبر ادم سميث أن الإقتصاد يهتم بإنتاج الثروة و زيادتها ، بينما إعتبر ريكاردو أن توزيع الثروة بين طبقات المجتمع هي مهمة علم الإقتصاد ، و بالنسبة للمدرسة الكينزية تركز على الإنسان الذي تعتبره الموضوع الأساسي لعلم الإقتصاد ، و قد إعتبر روبنز أن الإقتصاد علم لإدارة الموارد النادرة ، بينما يرى ألفرد مارشال أن الإقتصاد يهتم بدراسة النشاط الفردي و الجماعي الذي يستهدف الحصول على المقومات المادية للرفاهية و طرق إستخدام هذه المقومات[1] .

التعريف الشامل للإقتصاد الذي نتبناه أنه علم يهتم بدراسة النشاط الإقتصادي من خلال الإنتاج ، التوزيع ، التبادل و الإستهلاك ، وما ينشأ عن هذا النشاط من علاقات . أما تعريف الإقتصاد الإسلامي أنه العلم الذي يبحث في أفضل إستخدام ممكن للموارد الإقتصادية المتاحة لإنتاج أقصى قدر ممكن من السلع و الخدمات التي يحتاجها المجتمع ، و توزيع الإنتاج و تنميته في إطار الشريعة الإسلامية و مقاصدها [2] .

يرتكز المذهب الإقتصادي الإسلامي على تحديد القواعد التي تنظم الحياة الإقتصادية و تضع حلولا لمشاكلها وفق العدالة الإجتماعية . بينما المذهب الفردي الليبرالي يفصل بين الجانب المادي و الجانب الأخلاقي ، و يجعل الفرد محور إهتمامه ويركز على الحرية المطلقة ، مما أدى بالنظم الرأسمالية إلى الظلم و الإستغلال . بينما يرتكز المذهب الجماعي على إعتبارات الحاجة ، و يجعل المجتمع محور إهتمامه متجاهلا مصلحة الفرد، مما أدى بالنظم الإشتراكية إلى تقييد المبادرات الفردية .

([1]) أحمد محمد محمود نصار ، مبادئ الإقتصاد الإسلامي ، دار النفائس للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2009 ، ص 10.

([2]) عبد الرحمان يسري أحمد ، دراسات في علم الإقتصاد الإسلامي ، مجلة دراسات إقتصادية ، العدد العاشر ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2008 ، ص 118.

ويتميز النظام الإقتصادي الإسلامي عن غيره من النظم الإقتصادية في أن الموارد الإقتصادية يجب أن تتركز في إنتاج السلع و الخدمات التي تشبع الحاجات السوية للأفراد، و هذا الإطار يعمل على تجنب المجالات الضارة للإستهلاك ، فقد ينحصر التحريم على الإنتاج في حد ذاته ، كإنتاج الخمور ، و قد يمتد التحريم إلى نشاط مؤسسة كأن تنتج منتوج مباح إلا أنها تمارس الإحتكار أو تتعامل بالربا .

2- **خصائص الإقتصاد الإسلامي**

للإقتصاد الإسلامي عدة خصائص تميزه عن الإقتصاد الوضعي ، و فيما يلي أهم هذه الخصائص :

أ- الإستخلاف :

يعتبر المال وسيلة و ليس غاية ، و الإنسان مستخلف على هذا المال . يقول تعالى : (ءامنوا بالله و رسوله ، و أنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين ءامنوا منكم و أنفقوا لهم أجركبير) [3] . لذلك فإن ملكيته مربوطة بأهداف سامية لما فيه خير الإنسان و إصلاح المجتمع و رضا الله ، كما أنها مقيدة بشروط محددة ، بحيث يجب أن يحصل عليه بطرق مشروعة و أن يستخدمه فيما يحل له ، و ان لا ينسى حق الله عليه ، مما يعمل على تنظيم الدورة الإقتصادية بكاملها ، إنطلاقا من الإنتاج إلى غاية التوزيع .

ب- التكامل و الشمول

يرتبط الإقتصاد الإسلامي بكافة نظمه الدينية و الإجتماعية و السياسية ، بحيث تتكامل هذه النظم فيما بينها لتقدم حلولا شاملة للحياة . في هذا السياق يتصل النظام الإقتصادي الإسلامي بالعقيدة الإسلامية التي ترتكز على أن الله عز و جل مالك الملك و له الحكم، كما يتصل الإقتصاد الإسلامي بالعبادات فيفرض الزكاة لرعاية الفقراء و المساكين ، كما يرتبط الإقتصاد الإسلامي بنظام المعاملات المالية ، إذ شرع ما يحفظ المال من أي إعتداء فردي أو جماعي .

([3]) سورة الحديد ، الآية 7 .

ج- الإرتباط بالقيم الأخلاقية

يتميز الإقتصاد الإسلامي بجوانبه الأخلاقية الإنسانية بعكس الإقتصاد الوضعي الذي يهتم بالحاجات الإنسانية و وسائل إشباعها بغض النظر عن سياقها الأخلاقي ، لذلك يعتمد الإقتصاد الإسلامي على القيم الأخلاقية ، و له نظرة خاصة للمال الذي يعتبره وسيلة لا غاية ، و أنه ميدان إستخلاف لا إستقلال . أما بالنسبة للعمل فإنه يربطه بأهداف سامية تجعله عبادة و تنظم حقوق و واجبات العمال . و من صور القيم الاخلاقية منع المالك من إستعمال ماله فيما يضر بالغير ، و تحريم تنمية المال بالربا ، وكذلك تحريم الغش و الإحتكار و الإكتناز و النهي عن التبذير و التقتير .

د- إقامة توازن بين مصلحة الفرد و مصلحة المجتمع

الإقتصاد الإسلامي وسطي تتوازن فيه المصالح و لا تتضارب . يقول تعالى :

(و كذلك جعلناكم أمة وسطى) [4] .

و يتم ذلك من خلال تقرير حرية التملك و حرية العمل ، و كذلك تقييد الحقوق الفردية بما يضمن تحقيق المصالح العامة ، من خلال إقامة ملكية عامة ، و كذلك تتلاقى مصالح الجماعة مع مصالح الفرد . يقول النبي صلى الله عليه و سلم :

(ترى المؤمنين في تراحمهم و توادهم و تعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر جسده بالسهر و الحمى) .

ثانيا : مبادئ الإقتصاد الإسلامي

تكمن غاية النشاط الرأسمالي في تحقيق الفرد أكبر قدر من الربح المادي ، فالمادة مطلوبة لذاتها ، مما أدى إلى تفاقم الصراع ما بين الدول حول السيطرة على خيرات العالم ، و معاناة أفراد المجتمع بسبب هذا الفراغ الروحي . بينما الإقتصاد الإسلامي بالإضافة إلى

([4]) سورة البقرة ، الأية 143 .

مراعاة العامل المادي نجد الجانب الروحي ، و يتضح ذلك في أن يتجه الفرد من خلال نشاطه الإقتصادي إلى الله تعالى إبتغاء مرضاته و خشيته ، مما أدى إلى ترسيخ التعاون و التكامل ما بين افراد المجتمع .

ترتكز مبادئ الإقتصاد الإسلامي من القرآن الكريم ، و التي تتمحور في ثلاث إتجاهات هي [5] :

– التوجيه و الإرشاد إلى مكارم الأخلاق كالحرص على الإنفاق و عدم الإسراف و العمل، و الإبتعاد عن بعض السلوك المشين .

– تأكيد حقائق ثابتة ، و ربط الظواهر ببعضها ، كوصف العلاقة بين النمو و الربا ، و العلاقة بين المترفين و الفساد .

– تشريعي يرتبط بالحلال و الحرام لتحقيق مصلحة العباد ، كتحريم الربا و بعض أنواع البيوع .

و للإقتصاد الإسلامي عدة مبادئ ترسخ الرؤية الشاملة للحياة ، و يمكن تصنيف هذه المبادئ إلى ثابتة و متغيرة على النحو التالي :

1– المبادئ الثابتة : تتمثل في مجموعة المبادئ الإقتصادية التي جاء بها الإسلام في القرآن و السنة ليلتزم بها المسلمون في كل زمان و مكان لتنظيم النشاط الإقتصادي ، و توضيح القيود التي يخضع لها. و تتمثل هذه المبادئ فيما يلي :

– تحريم الربا مما له الأثر السلبي على المتغيرات الإقتصادية الجزئية و الكلية .

– فريضة الزكاة ذات الأثر الإيجابي على ميزانية الدولة و التكافل الإجتماعي .

– الملكية العامة للأراضي و المعادن ، و ربطه بوظائف معينة للإستغلال .

([5]) قدي عبد المجيد ، الإقتصاد الإسلامي بين تحديات الواقع و افاق المستقبل ، مجلة دراسات إقتصادية ، العدد الثاني، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2000 ، ص 157.

2- **المبادئ المتغيرة** : إن الجانب المتطور في الإقتصاد الإسلامي محكوم بمعايير متغيرة وفق العقل البشري ، لكن دون التناقض مع أحكام الشريعة الإسلامية ، و ذلك من خلال القوانين التي تفسر الظواهر و المتغيرات الإقتصادية للنشاط الإقتصادي وفق المنهج الإسلامي ، لتحقيق التوازن الإقتصادي في المجتمع .

ثالثا : تحليل المشكلة الإقتصادية و معالجتها

تقر كافة المذاهب الإقتصادية على وجود مشكلة ما في الحياة الإقتصادية ، مما يقتضي معالجتها ، لكن تختلف هذه المذاهب في تحديد طبيعة هذه المشكلة الإقتصادية ، و كذلك في طريقة معالجتها .

1- **المشكلة الإقتصادية في المذهب الرأسمالي**

في المذهب الرأسمالي تكمن المشكلة الإقتصادية في وجود ندرة في الموارد الإقتصادية المتاحة بحيث لا تكفي لتلبية حاجات الأفراد. و من خصائص المشكلة الإقتصاية ما يلي:

- **الندرة** : و هي من أهم الخصائص ، و تتعلق بالندرة النسبية و ليست المطلقة ، فالموارد متوفرة في الكون لكن بالنسبة للحاجات الإنسانية الكثيرة و المتجددة فتعتبر نادرة . لذلك يجب إستعمال أحدث الطرق العلمية و التكنولوجية لتحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات و بأقل التكاليف .

- **الإختيار** : بما أن الموارد الإقتصادية لا تكفي لإشباع كافة الحاجات الإنسانية لذلك يجب على الإنسان أن يختار إشباع الحاجات الهامة ثم الأقل أهمية ، أي ترتيب الحاجات حسب أهميتها و أولويتها .

- **التضحية** : تقتضي عملية الإختيار التضحية ، بحيث إذا إخترنا حاجة معينة فإننا ضحينا بحاجات أخرى في سبيل إشباع هذه الحاجة .

و لمعالجة هذه المشكلة يعتمد النظام الرأسمالي على جهاز السعر الذي يوازن بين العرض (الإنتاج) و الطلب (الإستهلاك) . فإذا ترك الأفراد أحرار يتنافسون فيما بينهم فإن زيادة الطلب يؤدي إلى زيادة الأسعار ، مما يجعلها قاصرة على القادرين على دفع هذه الاسعار المرتفعة ، و بالتالي سينخفض الطلب حتى يتوازن مع العرض . و يوجد عدة إنتقادات وجهت لجهاز السعر ، من أهمها أنه يشترط وجود سوق المنافسة الكاملة ، و هذا يستحيل تحقيقه في الواقع الإقتصادي الرأسمالي .

2- المشكلة الإقتصادية في المذهب الإشتراكي

يرى الإشتراكيون أن المشكلة الإقتصادية تتمثل في التناقض بين شكل الإنتاج الجماعي و علاقات التوزيع الفردية ، لذلك يتعرض النظام الرأسمالي للمشاكل الإقتصادية . كما أن العمال لا يأخذون نصيبهم الحقيقي من الإنتاج ، بل يحصلون فقط على حد الكفاف ، و يأخذ الرأسماليون أصحاب الملكيات الخاصة فائض القيمة .

و لمعالجة هذه المشكلة يرى الإشتراكيون ضرورة تحول التوزيع إلى نظام جماعي ، حيث تحل الملكية العامة محل الملكية الخاصة ، من خلاله تملك الدولة كافة وسائل الإنتاج و تديرها عن طريق وضع الخطط الإقتصادية . و يوجد عدة إنتقادات وجهت للنظام الإشتراكي من أهمها : ضخامة الجهاز الإداري و ما يسببه من مشاكل البيروقراطية ، بالإضافة إلى إلغاء المبادرة الفردية و ما يترتب عنها من إهدار الحريات .

3- المشكلة الإقتصادية في الإسلام

يقر الإسلام أن المشكلة الإقتصادية تكمن في الإنسان [6] في حد ذاته ، بحيث نعم الله كثيرة. يقول تعالى :

(و ءاتاكم من كل ما سألتموه و إن تعدوا نعمت الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار) [7]

([6]) محمد منذر قحف ، الإقتصاد الإسلامي ، دار القلم ، الكويت ،1979، ص 20.
([7]) سورة إبراهيم ، الآية 34 .

لكن الإنسان هو المسؤول عن المشكلة الإقتصادية ، و ذلك من خلال سوء التوزيع ، و التعامل بالربا و الإحتكار و الإكتناز ، بالإضافة إلى إهماله لاستثمار الطبيعة و عدم الإستفادة من الخيرات و إعمار الارض ، بل ضيع الوقت في اللعب و اللهو بعيدا عن العمل و الإنتاج .

لقد عالج الإسلام المشكلة الإقتصادية عن طريق العناصر التالية :

– إزالة الظلم في التوزيع :

يمتاز التوزيع في الإسلام باعتماده على عدة أدوات تكفل عدم الظلم في الناحية الإقتصادية، و ذلك من خلال :

– العمل : الذي يعتبر سبب الملكية [8] و من أهم أدوات التوزيع في الإسلام .

– ضمان حد الكفاية : إن أساس التوزيع في الإقتصاد الإسلامي هو ضمان حد الكفاية [9] ، و هو المستوى اللائق للمعيشة و ليس ضمان حد الكفاف (المستوى الأدنى للمعيشة) ، و بالتالي ضرورة تدخل الدولة لتوفير حد الكفاية لفئة الأفراد التي لا تستطيع عن طريق العمل ان توفره .

– إقامة التكافل العائلي بالميراث : يعمل نظام الميراث على التكافل بين أفراد العائلة [10] ، و ذلك بتوزيع المال الموروث عن التركات على مستحقيه ، مما يؤدي إلى ربط العلاقات العائلية و زيادة تداول المال في المجتمع .

– الملكية الخاصة :

سمح الإسلام بالملكية الخاصة ، و طالب بتنمية الإنتاج عن طريق النشاطات الإقتصادية ضمن شروط خاصة لا تتعارض مع العدالة الإجتماعية ، قصد إعمار الأرض ، باعتبار الإنسان خليفة فيها . في هذا السياق نجد :

([8]) محمود الخالدي ، مفهوم الإقتصاد في الإسلام ، شركة الشهاب ، الجزائر ، 1989 ، ص 33.
([9]) ضياء مجيد الموسوي ، التحليل الإقتصادي الإسلامي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1990 ، ص 41.
([10]) محمود الخالدي ، سوسيولوجيا الإقتصاد الإسلامي ، شركة الشهاب ، الجزائر ، 1989 ، ص 41 .

– تحريم الإكتناز لأنه يؤدي إلى تجميد الأموال .

– تحريم الإحتكار حيث أن تخزين السلعة بقصد إرتفاع سعرها يضر بالجماعة ، و ينمي العداوة بين الناس .

– تحريم الغبن الفاحش الذي يتمثل في بيع السلعة بأكثر مما تستحق ، أو شراؤها بأقل مما تساوي ، قصد حماية الحقوق و إزالة الاحقاد .

– تحريم التدليس حيث أن إخفاء العيب في السلعة عن المشتري مع علم البائع بهذا العيب، يشكل الغش الذي يعمل على إفساد العلاقات بين الناس و يزيد من العداوة و البغضاء.

– تحريم الربا حتى يصبح المال منتج يساهم في العملية الإنتاجية .

– تحريم اللهو و صرف الجهد إلى الإنتاج و العمل المثمر.

– ربط تنمية الإنتاج بالاستقامة على أمر الله و طاعته . يقول تعالى :

(و ألو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقا)[11]

و ينذر الله الظالمين بالفقر ، يقول تعالى :

(و من أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا و نحشره يوم القيامة أعمى) [12].

رابعا : مقاصد الشريعة الإسلامية في الإقتصاد

للشريعة الإسلامية عدة مقاصد في الحياة الإقتصادية ، و تتمثل في العناصر التالية :

1- العدالة الإقتصادية و الإجتماعية :

تقوم الفلسفة الأخلاقية للإسلام على العدالة الإقتصادية، و التوزيع العادل للدخل و الثروة، و ذلك عن طريق قيام الدولة بمباشرة ضبط توزيع الثروة [13] في هذا السياق نجد إتجاه

([11]) سورة الجن ، الآية 16.

([12]) سورة طه ، الآية 124 .

لتقليل الفروقات الإجتماعية من خلال الزكاة و إحترام مبدأ الأخوة الإنسانية مما لا يسمح أي توزيع جائر للثروة .

2- إستقرار قيمة النقود :

تشكل النقود مقياسا للقيمة ، و أي إنخفاض مستمر في قيمتها يؤثر سلبا على العدالة الإجتماعية ، و يمثل التضخم عدم التوازن في الإقتصاد ، و له عدة إنعكاسات سلبية على الإقتصاد من أهمها ما يلي :

- عدم فاعلية النظام النقدي
- يزيد من الإستهلاك و يقلل من الإدخار
- يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد
- يعزز المضاربة على الأسعار
- يزيد من حدة الفروقات في الدخل و التفاوت الإجتماعي

لذلك يجب الحد من الضغوط التضخمية و ذلك من خلال ما يلي :

- إتباع سياسات مالية و نقدية صحيحة
- التحكم في الأجور و الأسعار لتقليل تأكل القيمة الحقيقة للنقود
- منع أي فئة من المجتمع من إستغلال الفئات الاخرى
- منع إنتهاك الآداب الإسلامية المتعلقة بالأمانة و العدالة في المقاييس

3- تعبئة المدخرات :

يشكل تعبئة المدخرات هدف جوهري في الإقتصاد الإسلامي ، بحيث يحرم الإسلام عملية إكتناز الأموال ، بل يحث على إستخدامها في الإنتاج لتحقيق الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية . في هذا المجال تقوم مؤسسات مالية بتعبئة المدخرات المعطلة و توجيهها إلى

([13]) محمود الخالدي ، سوسيولوجيا الإقتصاد الإسلامي ، مرجع سابق ، ص 50.

إستخدامات إنتاجية ، و ذلك بعيدا عن الربا أو الفائدة ، بل تشارك في الربح أو الخسارة ، لذلك يجب تنظيمها بشكل فعال حتى تستطيع تحقيق عائد إيجابي يوزع على المودعين .

4- رفاهية إقتصادية و عمالة كاملة

يكمن الهدف الأساسي للإقتصاد الإسلامي في تحقيق الرفاهية للأفراد و تخفيف متاعبهم كونهم خلفاء الله في الأرض ، و يتحقق ذلك من خلال ما يلي :

- تحقيق الحياة الإقتصادية الطيبة بإشباع كافة الحاجات الإنسانية الضرورية
- معالجة كافة المشاكل و العقبات التي تعيق نشاط الأفراد
- تحسين نوعية الحياة معنويا و ماديا

و يعتبر التوظيف الكامل للموارد البشرية هدفا هاما للنظام الإقتصادي الإسلامي ، لأنه يساعد على توسيع الحياة الإقتصادية الطيبة للأفراد ، كما أن التوظيف الفعال للموارد المادية يعد هدفا ضروريا ، بحيث يجب إستغلال تلك الموارد بشكل عقلاني بدون إفراط و لا تبذير ، مع تحقيق معدل النمو الإقتصادي الأمثل في إطار القيم الإسلامية ، بحيث لا يوسع الفجوة الإجتماعية بين الأغنياء و الفقراء ، و يراعي حقوق الأجيال القادمة.

الخاتمة :

يحرم الإسلام كل كسب غير مشروع ، و ذلك قصد المحافظة على سلم القيم و الإرتقاء بها و تنميتها ، فالإحتكار و التدليس و الغبن و الربا عبارة على معاملات تفسد العلاقات بين الناس و تمحق البركة من المال .

في ظل العولمة أصبحت العلاقات الإقتصادية الدولية تتميز بترابط الأسواق العالمية ، و كذلك السياسات الإقتصادية ، مما أدى إلى محدودية السياسات الوطنية في مواجهة المشكلات الإقتصادية . لذلك يجب على المحلل في الإسلام مراعاة العالمية و التأثيرات الخارجية ، مما يشكل صعوبات في التوفيق بين الإعتبارات المحلية و العالمية ، لذلك يجب مواكبة التطورات العالمية ، و الإهتمام بالقضايا المعاصرة كتلوث البيئة ، و التنمية المستدامة ، و التضخم العالمي .

المراجع :

1- أحمد محمد محمود نصار ، مبادئ الإقتصاد الإسلامي ، دار النفائس للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2009 .

2- ضياء مجيد الموسوي ، التحليل الإقتصادي الإسلامي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1990.

3- عبد الرحمان يسري أحمد ، دراسات في علم الإقتصاد الإسلامي ، مجلة دراسات إقتصادية ، العدد العاشر ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2008 .

4- قدي عبد المجيد ، الإقتصاد الإسلامي بين تحديات الواقع و افاق المستقبل ، مجلة دراسات إقتصادية ، العدد الثاني، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2000 .

5- محمد منذر قحف ، الإقتصاد الإسلامي ، دار القلم ، الكويت ،1979 .

6- محمود الخالدي ، مفهوم الإقتصاد في الإسلام ، شركة الشهاب ، الجزائر ، 1989.

7- محمود الخالدي ، سوسيولوجيا الإقتصاد الإسلامي ، شركة الشهاب ، الجزائر ، 1989 .